The International Palestinian Business Forum
منتدى الأعمال الفلسطيني الدولي
" نتواصل لمستقبل افضل"

المخاطر الاقتصادية لغسيل الأموال

مركز الدراسات والأبحاث

يونيو / حزيران 2015

ملخص تنفيذي:

تعد ظاهرة غسيل الأموال من صور الجرائم الاقتصادية التي انتشرت في الآونة الأخيرة، و هي ظاهرة ترتبط بالجريمة المنظمة و على الأخص بجريمة المخدرات وجرائم الإرهاب، وغير ذلك.

غسيل الأموال ظاهرة تتصل بالمؤسسات المالية لا سيما المصارف لما توفره بعملياتها من قنوات كوسيلة يقوم عن طريقها المتورطون في العمليات المشبوهة لتنظيف الأموال وبروز هذه الظاهرة عالميا، الأمر الذي أدى مشاكل عديدة في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية

و الأمنية مما يستدعي اتخاذ إجراءات وآليات فعالة مختلفة للحد من التأثيرات السلبية.

أصبحت ظاهرة غسيل الأموال تهدد النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للبلدان باعتبارها من الجرائم الاقتصادية التي تعد أكثر خطورة لما لها من تأثيرات سلبية وخصوصا على الدورة الاقتصادية لأي بلد.

لذلك كان لابد من وضع إجراءات من قبل أجهزة الدولة للحد من هذه الظاهرة والرقي باقتصاد البلد من خلال إصدار القوانين والتعليمات الصارمة لإلزام المؤسسات المالية والمصرفية بمراقبة ومكافحة هذه الظاهرة.

ويوضح تقرير " المخاطر الاقتصادية لغسيل الأموال" ماهية ومفهوم غسيل الأموال ودور المصارف في مكافحته، إن عمليات غسيل الأموال بشكل عام ليست عمليات بسيطة أو اعتباطية بل هي شبكة معقدة من الإجراءات و الخطوات التي يقوم بها غاسلو الأموال، حيث يسعون في كل مراحلها إلى قطع الصلة بالتدريج بين الأموال القذرة و المصدر غير المشروع المستمدة منه.

ويبين التقرير أساليب غسيل الأموال والآثار السلبية الناجمة عن الظاهرة حيث تؤثر ظاهرة غسيل الأموال سلباً على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية.

ويختتم التقرير بتوصيات منها: ينبغي على المصارف وضع إجراءات داخلية خاصة بها تزيد من فاعلية مكافحة غسيل الأموال وكيفية التصدي لها، تشجيع ودعم المصارف الإسلامية التي لا تتعامل مع الفوائد الربوية لما لها من دور في معالجة ظاهرة غسيل الأموال، وغير ذلك.

المقدمة:

تعتبر الأموال عصب الاقتصاد والمساهم الأساسي في استقرار الحياة السياسية و الاجتماعية والاقتصادية، و قد أدى التطور الاقتصادي إلى بروز أنماط جديدة من المعاملات يتمتع بعضها بالإيجابية وأخرى معاملات سلبية، فالتطور سلاح ذو حدين إيجابي وسلبي، فهو إيجابي عندما يهدف إلى رفع مستوى معيشة الإنسان، و تأمين حاجاته و متطلباته.

و هو سلبي عندما يستغل لتحقيق مصالح لأفراد بعينهم دون اكتراث منهم بالآثار المدمرة على أفراد مجتمعاتهم، ولقد وصل الجشع لدى البعض إلى تسخير التطور من خلال ابتكار أساليب جديدة لتحقيق غاياتهم ومنها الحصول على أموال طائلة من مصادر غير مشروعة دون مراعاة لمضار تلك الأموال على الأفراد أو الأنظمة الاقتصادية لأوطانهم.

وعمليات غسيل الأموال كانت تمارس من آلاف السنين من خلال جرائم قطع الطرق و الخطف و الرشوة و السطو و التهرب الضريبي ، لكن في الآونة الأخيرة أخذت في الانتشار بشكل واسع مما يهدد الاقتصاد العالمي خصوصا لارتباطها بالتجارة غير المشروعة حيث قدر حجم الأموال المغسولة سنويا ما بين ٨٠٠ مليار إلى ١.٥ تريليون دولار.

مما يعادل أكثر من ضعف قيمة الناتج العالمي من النفط وبما لا يقل عن ٢% إلى ٥ % من الناتج العالمي، مما زاد من الأصوات المنادية بتوحيد الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة.

إن ما يشهده القطاع المصرفي من تطور كبير متأثرا بعولمة قطاع الخدمات المالية أتاح للمجرمين استغلال الأنظمة المالية الحديثة لخدمة أهدافهم الشريرة، حيث تم استغلال المصارف وجعلها من أكبر القنوات لغسيل الأموال ، و أصبحت عنصر جذب لغاسلي الأموال بعد قيامها بأعمال الصيرفة الشاملة ودخولها مجال الوساطة و بطاقات الائتمان و امتلاك أسهم الشركات

و تقديم خدمات الصرف و التحويل النقدي بواسطة أنماط عديدة من العمليات المصرفية المتطورة، ولما كانت المصارف مخزن الأموال فإنه من الطبيعي أن تتجه معظم أنشطة غسيل الأموال، أملا في إجراء سلسلة من العمليات المصرفية لصبغ الصفة الشرعية على الأموال المغسولة.

وعليه فإن على المصارف أن تعرف معرفة شاملة و دقيقة بشأن الآليات التي تتبع لغسل الأموال مع الإدراك أنها آليات متغيرة ومعقدة غالبا ما تنشأ عن فكرة احتيالية تولدت عن معرفة معمقة لصاحبها بالعمل المصرفي إن لم يكن لجأ إلى خبرة مصرفية.

الفصل الأول: ماهية ومفهوم غسيل الأموال ودور المصارف في مكافحته

أولا: ماهية ومفهوم غسيل الأموال[1]:-

١. تعريف غسيل الأموال: هو تحويل أو إيداع أو توظيف الأموال المستمدة من أنشطة غير مشروعة في أصول مالية تبدو و أنها مستمدة من مصادر مشروعة.

٢. تعريف ثان: يعرف خبراء التدريب ببرنامج الأمم المتحدة الدولي غسيل الأموال بأنه عملية يلجأ إليها من يتعاطى الاتجار غير المشروع لإخفاء وجود دخل معين أو لإخفاء مصادره و كأنه دخل مشروع.

٣. تعريف ثالث: هو المحاولة بوسائل متعددة إخفاء مصدر الكسب غير المشروع للأموال حتى يمكن إعادة استثمارها دون خوف من إمكانية مصادرتها و ذلك بوضعها في قنوات مالية أو اقتصادية مشروعة.

ثانيا: مراحل غسيل الأموال:-

إن عمليات غسيل الأموال بشكل عام ليست عمليات بسيطة أو اعتباطية بل هي شبكة معقدة من الإجراءات و الخطوات التي يقوم بها غاسلو الأموال، حيث يسعون في كل مراحلها إلى قطع الصلة بالتدريج بين الأموال القذرة و المصدر غير المشروع المستمدة منه.

و قد تجري هذه المراحل دفعه واحدة أو على دفعات مستقلة تتابع الواحدة تلو الأخرى للوصول إلى تحويل الأموال المشبوهة إلى أموال مشروعة.

[1] إيهاب الرفاتي، عمليات مكافحة غسيل الأموال وأثر الالتزام بها على فعالية نشاط المصارف العاملة في فلسطين، دراسة ماجستير، ٢٠٠٧.

والمراحل الأساسية لعمليات غسيل الأموال هي:

- مرحلة الإيداع: هي المرحلة التي يحاول المجرمون من خلالها توظيف أو إدخال الأموال النقدية (غير المشروعة) في النظام المالي والمصرفي.

و تعد هذه المرحلة من أفضل المراحل للكشف عن غاسلي الأموال حيث تعتبر نقطة الضعف الأساسية في إجراءات غسيل الأموال، و ذلك لأن غاسلي الأموال تتوفر لهم أموال سائلة و بكميات كبيرة جداً، حيث يعمدون إلى تجزئتها إلى عدة أجزاء صغيرة لإبعاد الشبهة عن هذه الأموال عند إدخالها في النظام المصرفي، و بذلك يتم درء التساؤلات التي تطرحها الأجهزة الرقابية في المصارف.

و تأخذ عملية الإيداع أو التوظيف عدة صور منها: إيداعات بنكية لمبالغ كبيرة جداً على دفعات صغيرة، شراء الأوراق المالية و شراء الشيكات السياحية، و بطاقات الائتمان، و شراء الذهب، و التحف النادرة، السلع الباهظة أو شراء العقارات.

- مرحلة التمويه أو التعتيم: هي المرحلة التي يحاول غاسلو الأموال من خلالها زيادة إخفاء الآثار التي ترتبط الأموال بالنشاط الإجرامي و ذلك من خلال إجراء عدة عمليات معقدة يصعب على الجهات الرقابية تتبعها و ذلك من خلال استغلال أحدث التطورات التكنولوجية و المتمثلة في التحويل الإلكتروني للنقود لتطوف هذه الأموال الكترونيا في عدة عمليات مالية حول العالم، حيث تستخدم القنوات المصرفية العالمية المتاحة، إضافة إلى الحسابات المصرفية للشركات الوهمية، و التي تنتشر في المناطق التجارية الحرة ووظيفتها استقبال الأموال ثم تحويلها إلى دول أخرى.

- مرحلة الدمج أو الخلط: هي المرحلة التي يتم فيها مزج الأموال المغسولة في الاقتصاد لجعلها تبدو كأنها أموال نظيفة متحصلة من أعمال تجارية و مالية مشروعة حيث يتم شراء العقارات و الأوعية الاستثمارية كالفنادق و المرافق السياحية الفاخرة و شراء المعادن الثمينة و بوالص التأمين...إلخ.

و هذه المرحلة تعد أصعب مرحلة للكشف عن نشاط غسيل الأموال إلا من خلال أعمال استخبارية وبحث سري أو من خلال الحظ أو الصدفة .

ثالثا: دور المصارف في معالجة ظاهرة غسيل الأموال:-

تشير تقارير و إحصاءات الهيئات الدولية إلى أن حجم الأموال التي يتم غسلها سنوياً عبر المراكز العالمية بين (٧٥٠ – ١٠٠) مليار دولار، كما تشير التقارير الخاصة بصندوق النقد الدولي إلى أن الحجم المالي لهذه العمليات يتراوح بين (٦٢٠ مليون دولار – تريليون دولار) أي بما نسبته ٢ – ٥ % من الناتج الإجمالي العالمي حيث تعد المصارف أهم الحلقات التي تدور فيها الأموال غير المشروعة؛ و نظراً لما تتمتع به المصارف من تشعب العمليات المصرفية و سرعتها و تداخلها.

و في مجال العمل المالي و المصرفي تتسبب عمليات غسيل الأموال في حصول منافسة غير متكافئة بين أصحاب الأموال الملوثة و المستثمرين من أصحاب الأموال النظيفة سواء أكانوا محليين أم أجانب، كما تؤثر في سعر صرف العملة و في سعر الفائدة و تسبب في اضطراب الأسواق المالية و انهيارها أحيانا، و خفض قيمة العملة الوطنية جراء عمليات تحويل هذه الأموال إلى ذهب و مجوهرات و ازدياد حجم السيولة النقدية الأمر الذي من شأنه إحداث

ضغوط تضخمية على الاقتصاد الوطني، و الذي يترتب عليه اضعاف القوة الشرائية للنقود و زيادة الطلب الاستهلاكي و غير العقلاني، كما تؤثر في السياسة المالية للدولة و حجم أكبر من الدين العام والموازنة العامة.

و للبنوك دور كبير في مواجهة غسيل الأموال سواء في مجال الوقاية أو في مجال المكافحة، و يتطلب ذلك اتخاذ مجموعة من السياسيات و الإجراءات و التدابير من قبل البنوك و تنفيذها تنفيذا فعالا حتى يتسنى تحقيق مواجهة حقيقية للحد من هذه المشكلة و السيطرة عليها، و من أهم المقومات و المبادئ و السياسات الإجرائية اللازم اتخاذها من قبل البنوك و المساهمة في مكافحة غسيل الأموال ما يأتي :

١) التقيد التام بالقوانين و الأنظمة والتعليمات و اللوائح المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال و تنفيذها على أكمل وجه.
٢) تحديد هوية العملاء و عناوينهم و إبراز كافة الوثائق المتعلقة.
٣) تحديد هوية المالكين .
٤) مراقبة الحسابات الجامدة و فصلها عن الحسابات الأخرى و إعداد تقرير شهري بذلك مع تحديد فترة زمنية لتحويلها بعد ذلك إلى إدارة البنك الرئيسية.
٥) الرصد الخاص لمعاملات معينة و خاصة المبالغ التي يتجاوز التي تتجاوز قيمتها قيمة المبلغ المحدد قانونياً.
٦) ابلاغ المعلومات و أخذ الحيطة والحذر تجاه المؤثرات و الظروف التي تثير الشبهة و الشكوك انطلاقا من مفهوم الاجتهاد واجب.
٧) يجب على البنوك تطوير برامجها وأنشطتها الالكترونية وفق أحدث المستجدات العالمية.

٨) تعزيز سبل التعاون الفعال بين البنوك والأجهزة الأمنية المختصة.

أما دور البنوك المركزية في مكافحة غسيل الأموال فيتمثل في التالي:

١. تعزيز الرقابة المالية على المؤسسات المصرفية الائتمانية و المالية.
٢. اصدار الإرشادات و التوجيهات و البرامج الرقابية المتعلقة بغسيل الأموال و متابعة تطبيقها .
٣. اعداد تقرير دوري عن حجم الأموال المحولة خارج البلد.
٤. اعداد برامج و دورات تدريبية متخصصة لموظفي البنوك التجارية و البنوك المركزية مع إنشاء مراكز تتولى تدريب المصرفيين في مجال غسيل الأموال.
٥. التنسيق و التعاون لعقد مؤتمرات و اجتماعات و ندوات متخصصة عن الجرائم الاقتصادية بشكل عام و جرائم غسيل الأموال بشكل خاص لموظفيها و موظفي البنوك التجارية و المؤسسات المالية.

الفصل الثاني: أساليب غسيل الأموال والآثار السلبية الناجمة عن الظاهرة

أولا: أساليب غسيل الأموال:-

تتنوع أساليب و طرق غسيل الأموال تبعا للمبالغ المراد غسلها و حسب الظروف المحيطة لكل عملية، فهي تتغير من مكان لآخر، و هي تعتمد بالأساس على ضعف قوانين مكافحة غسيل الأموال، أو كفاءة الأفراد القائمين عليها و الذين عادة يكونوا من المتخصصين و ذو الخبرات المصرفية و الاقتصادية أو القانونية.

و تقسم الأساليب المستخدمة في غسيل الأموال إلى أساليب تقليدية و أساليب حديثة.

١. الأساليب التقليدية:

و هي الأساليب شائعة الاستخدام في عمليات غسيل الأموال وهي قابلة للتطور تبعا للزمان و المكان الذي تستعمل فيه ومن أهم الأساليب التقليدية :

أ- تهريب وتبادل العملات : حيث يقوم المجرمون بتهريب المتحصلات النقدية من جرائمهم بأنفسهم أو عن طريق آخرين خارج البلاد، أما تبادل العملات المحلية بالعملات الأخرى وبالعكس لقطع الصلة عن الأموال المتأتية من الجرائم.

ب- استخدام الشركات الوهمية: هي شركات تؤسس فعليا و لكنها لا تزاول أي نشاطات حقيقية سوى أنها واجهة لإخفاء أنشطة غير مشروعة، و هي تعمل عادة بشكل وهمي و لا تخضع لدرجة الرقابة التي تخضع لها المصارف و من أمثلتها : شركات سياحية، و شركات الاستيراد والتصدير، و شركات التأمين، و شركات بيع المجوهرات الكبرى .

أما آليات استخدام الشركات الوهمية فهي[٢]:

- ✓ شراء الشركات الخاسرة أو على شفا الإفلاس أو في مرحلة التصفية ثم يقومون بدعمها ماليا وإنجاحها، و بذلك يخفون مصدر أموالهم بل و يتلقون دعما من الدولة نفسها.
- ✓ شراء السلع بأعلى من قيمتها من شركة أجنبية، و يحول فرق الأموال إلى الخارج كأموال نظيفة.

ت- استخدام النظام المصرفي: يمكن استغلال النظام المصرفي بعدة صور :

- إيداع الأموال في المصارف ثم تحويلها إلى شيكات بنكية أو سياحية تستخدم بشكل أسهل بين المصارف خارج نطاق الدولة.
- استخدام التحويل البرقي الذي يخضع لسرية كاملة ويسهل معه نقل أموال ضخمة حول العالم بسرعة فائقة عبر برنامج swift .
- إيداع الأموال في أحد المصارف ثم الحصول على قرض بضمان الأموال المودعة بالتالي تجنب المساءلة القانونية والضريبية.

ث- استغلال المؤسسات المالية الأخرى: و هي تلعب دوراً في تبادل الأموال مثل شركات الصرافة، شركات السمسرة في الأوراق المالية، و ترجع أهمية استغلالها بسبب تعاملها بمبالغ كبيرة يوميا و عدم وجود قوانيين تضبط عمل هذه المؤسسات، حيث يقوم غاسلو الأموال باللجوء إلى هذه الشركات لإجراء التحويلات النقدية و استلام المقابل بمقتضى شيكات لحاملها أو قابلة للتظهير أو أوامر دفع مخصومة على حساب شركات الصرافة لدى المصارف، و ذلك بهدف تجنب لفت الأنظار إلى

[٢] موسوعة مقاتل من الصحراء، عمليات غسل الأموال، http://bit.ly/1OtbLFw

تكرار الإيداعات في المصارف، و ينشط خطر استغلالها في الدول النامية التي تسعى للخصخصة.

ج- التصرفات العينية المختلفة: و تتمثل في شراء أشياء عينية مثل العقارات و اللوحات النادرة و المجوهرات و الذهب ثم بيعها مقابل شيكات يمكن من خلالها فتح حسابات باسم غاسلي الأموال، ومن أمثلة ذلك:

- شراء التحف النادرة و عادة بأسعار كبيرة ثم إعادة بيعها لأطراف تابعة لهم أو لأطراف أخرى مقابل الحصول على شيكات وليس نقد سائل، بعد ذلك تودع هذه الشيكات في المصارف وتفتح على أساسها حسابات للمجرمين ليس عليها أي مجال للشبهة.
- شراء اللوحات الفنية بمبالغ ضخمة مع سداد قيمتها نقدا لصاحب اللوحات بدوره يقوم صاحب اللوحات بعمل حوالات مالية متفرقة لغاسلي الأموال، بذلك يعيد لهم الأموال القذرة بعد تنظيفها عبر النظام المصرفي و مقابل عمولة متفق عليها.

٢. الأساليب التقنية الحديثة:

أصبحت وسائل التكنولوجيا الحديثة أداة مهمة و فعالة في خدمة غاسلي الأموال و ذلك لأنها جعلت عملية الكشف عن الجريمة أمراً في غاية الصعوبة و من هذه الأساليب:-

- أجهزة الصراف الآلي (ATM) :

فقد استغلت لعمليات الإيداع أو السحب المباشر المتكرر بهدف تجنب الاكتشاف من قبل السلطات الأمنية المختصة، لذلك شعرت العديد من الدول بالخطر ففرضت على المصارف وضع سقوف للسحب أو الإيداع عبر أجهزة الصراف الآلي.

❖ البطاقات الذكية (SMART CARDS) :

و هي وسيلة من وسائل الدفع تقوم الجهة المصدرة بشحن هذه البطاقة بمعلومات الكترونية تمثل قدراً معيناً من النقود و تتيح لحاملها استخدامها في عمليات الشراء الفوري، و يمكن إعادة تغذية رصيدها و يسهل استخدامها حول العالم.

❖ الأموال الالكترونية (E –money) :

تتميز الأموال الالكترونية عن البطاقات الذكية بأنه يمكن تمريرها بين أي طرفين على شبكة الانترنت و بصورة فورية و مباشرة دون الحاجة لوسيط مالي كالمصارف فهي تمتاز بسرعة عالية بحيث يصعب ملاحقة أصحابها.

❖ الخدمات المصرفية الالكترونية (Online Banking Sevices) :

تهدف المصارف إلى رضى عملائها من خلال تسهيل و تنفيذ أداء العمليات المختلفة، لذلك أصبحت تقدم الخدمات البنكية الالكترونية مثل تحويل الأموال و دفع الفواتير و الاستفسار عن الأرصدة باستخدام شبكة الانترنت، و قد استغلها غاسلو الأموال في تنفيذ عملياتهم حيث السرية العالية لهذه العمليات.

❖ الاتصالات الالكترونية (E – communications):

لقد استغلت الاتصالات الالكترونية في تزويد معلومات مضللة و غير دقيقة حول أسعار الأسهم و السندات من خلال ما توفره من خدمات إلكترونية كالبريد الإلكتروني، و غرف المحادثة على الشبكة، مما يدفع المستثمرين إلى عمليات بيع و شراء خاطئة استغلها غاسلو الأموال في تحقيق أرباح طائلة، من شأنها أن توفر الغطاء القانوني اللازم للأموال القذرة التي يعملون على غسلها.

ثانيا: الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة غسيل الأموال:-

تؤثر ظاهرة غسيل الأموال سلباً على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية[٣].

فأما تأثيرها على الحياة الاقتصادية يظهر من خلال ما يلي:

١. ضرب الاقتصاد القومي من خلال تهريب نسبة كبيرة من الأموال خارج البلاد؛ لأن الأموال التي يتم الحصول عليها نتيجة بيع المخدرات و الرشاوي و مختلف أنواع الفساد، و لو تم الحصول عليها من طرق مشروعة واستثمرت في داخل البلد لأدى إلى انعاشه اقتصادياً.

٢. انخفاض معدل المدخرات في البلاد التي ينتشر فيها الفساد المالي، و بما أن غسيل الأموال يقوم على تهريب المال إلى خارج البلاد؛ فإنه يساهم مساهمة كبيرة في انخفاض معدل الادخار، و هذا يعني : انخفاض معدل الاستثمار في نواحي الحياة الاقتصادية المختلفة.

٣. انخفاض قيمة العملة الوطنية نتيجة تهريب الأموال إلى الخارج و بالتالي ازدياد الطلب على العملات الأجنبية، التي يتم تحويل الأموال المهربة إلى بلادها بقصد الإيداع في البنوك الخارجية، مما يجعل عصابات المال المنظمة تتحكم في عصب الحياة الاقتصادية للدولة.

٤. اضطراب الأسواق المالية بشكل مستمر، مما يساعد على انهيارها بالكامل، عن طريق إشاعة مناخ غير ملائم لا يقوم على المنافسة الحرة، و ذلك لتركز القوة و النفوذ المالي

[٣] أحمد صبحي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسيل الأموال ودور المصارف في مكافحتها، الكلية التقنية بغداد، ٢٠١١

في أيدي غاسلي الأموال، و هذا يؤدي إلى إعلان الشركات و المؤسسات النظيفة إفلاسها لعدم القدرة على المنافسة.

٥. سوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، و اتساع الهوة بين الفقراء و الأغنياء، بالتالي نشوء مجتمع طبقي، بل إن النفوذ الاقتصادي لهذه العصابات قد يضعف من قوة و نفوذ الدولة.

فأما تأثيرها على الحياة السياسية يظهر من خلال ما يلي:

١. إن القائمين على عمليات غسيل الأموال أصبحوا يشكلون قوة اقتصادية داخل الدولة، و هذا يعني : التدخل في توجيه قرارات الحكومة بما يخدم مصالحهم في المشروعة، و ذلك عبر دعم أشخاص للوصول إلى مركز القرار السياسي.

٢. العمل على الاستقرار الأمني والسياسي للدولة عن طريق إثارة النعرات العرقية والطائفية، و استغلال الإعلام الموجه، كل ذلك على سبيل تحقيق أهدافهم و مصالحهم الضيقة.

فأما تأثيرها على الحياة السياسية يظهر من خلال ما يلي:

١. انعدام عدالة التوزيع للدخل القومي بين أفراد المجتمع مما يؤدي إلى انتشار الفساد و شيوع الجريمة.

٢. تهريب الأموال إلى خارج البلاد و استثمارها في مشاريع بعيدة عن الوطن يؤدي إلى تقليل فرص العمل وشيوع البطالة مما يساعد على تمزيق النسيج الاجتماعي و انعدام التماسك و التكافل بين أفراد المجتمع.

٣. سيادة و بروز النفوذ الاجتماعي لذوي المداخيل المرتفعة من المجرمين، و تراجع مكانة العلماء و المصلحين في قيادة المجتمع.

التوصيات:

١. تشديد الرقابة على الأموال التي تدخل المصارف في كل دولة ومعرفة مصادر الأموال التي يفتح أصحابها لهم حسابات في هذه المصارف خاصة إذا كان المبلغ كبير ويشتبه أن يكون من كسب غير مشروع.

٢. ضرورة وضع ضوابط كافية تعطي المسئول أو الموظف الحق في الاستفسار عن مصادر الأموال والعمليات المصرفية.

٣. ينبغي على المصارف وضع إجراءات داخلية خاصة بها تزيد من فاعلية مكافحة غسيل الأموال وكيفية التصدي لها.

٤. تشجيع ودعم المصارف الإسلامية التي لا تتعامل مع الفوائد الربوية لما لها من دور في معالجة ظاهرة غسيل الأموال.

٥. التخفيف من الفوارق القانونية بين الدول في مكافحة هذه الجريمة والتعاون فيما بينها في مجال تبادل المعلومات والتشريعات وملاحقة المجرمين، فغاسلي الأموال يبحثون عن دول تطبق أنظمة وقوانين أكثر تساهلا وتسامحا وأقل صرامة لمزاولة نشاطها الإجرامي فيها.

٦. ضرورة تفعيل التعاون الدولي فيما يتعلق بمكافحة عمليات غسيل الأموال والاستفادة القصوى من تجارب بعض الدول التي حققت نتائج هامة في مواجهة عمليات غسيل الأموال.

المراجع:

١. أحمد صبحي، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسيل الأموال ودور المصارف في مكافحتها**، الكلية التقنية بغداد، ٢٠١١.

٢. أحمد الهيتي، عدنان نجم، وآخرون، **ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال المصادر والآثار**، دراسة في مجموعة من البلدان المختارة للمدة من (١٩٨٩-٢٠٠٨) ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الحدي والثمانون، ٢٠١٠.

٣. جامعة النجاح، **غسيل الأموال**،

http://blogs.najah.edu/staff/emp_2259/article/article-4/file/---.pdf

٤. إيهاب الرفاتي، **عمليات مكافحة غسيل الأموال وآثر الالتزام بها على فعالية نشاط المصارف العاملة في فلسطين**، دراسة ماجستير، ٢٠٠٧.

٥. صالح السعد، **أضرار ومخاطر غسل الأموال** ، مركز الإعلام الأمني.

٦. الموسوعة الحرة "ويكيبيديا"، **تبيض الأموال**.

٧. المنظمة العالمية للبرلمانين ضد الفساد، **مكافحة غسيل الأموال**، ٢٠١٥،

http://bit.ly/1F0JVzN

٨. موسوعة مقاتل من الصحراء، **عمليات غسل الأموال**، http://bit.ly/1OtbLFw